

اليمن – الطوارئ الكبرى

21 يناير (كانون الثاني) 2022

نظرة على الموقف

20.7 مليون فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021	16.2 ملايين سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد وفق التوقعات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) ¹ – ديسمبر (كانون الأول) 2020	2.3 مليون طفل سيواجهون الهزال وفق التوقعات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – فبراير (شباط) 2021	20.7 مليون فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021	4 ملايين مُهَجَّر داخليًا في اليمن الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021
---	---	---	---	---



- سقط عدد كبير من الضحايا من المدنيين جراء الصراع المحتدم في اليمن، في المدة ما بين شهري أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول).
- قلة التمكين والعقبات البيروقراطية تحولان بين جهات الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدات.
- شح التمويل يدفع ببرنامج الأغذية العالمي (WFP) إلى تقليل عدد الحصص الغذائية الكاملة المقدمة إلى 8 ملايين فرد في شهر ديسمبر (كانون الأول).
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)؛ وهي أحد شركاء الحكومة الأمريكية، تقدمان المساعدات إلى المُهَجَّرين في اليمن في شهري ديسمبر (كانون الأول) ويناير (كانون الثاني).

مكتب المساعدات الإنسانية التابع
للووكالة الأمريكية للتنمية الدولية ²
710,665,648 دولارًا

مكتب السكان واللاجئين والهجرة
التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ³
95,200,000 دولار

الإجمالي
805,865,648 دولارًا

**إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية
لإغاثة في اليمن في العام المالي 2021**

للاطلاع على بيان وافٍ لتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (6)

¹ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن مبادرة يُسهم فيها عدد من الشركاء، وتُصنِّع مقياسًا موحدًا لتصنيف حدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو المقياس المقارن عبر مختلف البلدان وفي مختلف الأزمنة، من حده الأدنى عند المستوى الأدنى (IPC 1) ليلبغ أقصاه مع المستوى الخامس (IPC 5)؛ وهو مستوى المجاعة الذي تبلغ حدة انعدام الأمن الغذائي أشدها.

² مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA)

³ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

أبرز التطورات

زيادة عدد الضحايا من المدنيين جراء الصراع المحتدم في المدة ما بين شهري أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول)

سُجِّل في اليمن، في المدة ما بين شهري أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول) 2021، سقوط نحو 960 ضحية من المدنيين، ومنهم 278 قتيلاً ونحو 680 جريحاً؛ وفي ذلك زيادة بنسبة أكثر من 60% في أعداد القتلى وأكثر من 80% في أعداد الجرحى من المدنيين، مقارنةً بالأعداد التي سُجِّلَت في المدة ما بين شهري يوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول)، وفق ما أورده مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين (Civilian Impact Monitoring Project, CIMP) الذي تديره مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية (Protection Cluster). ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن عدد الضحايا المدنيين، الذي سُجِّل في المدة ما بين شهري أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول)، هو أكثر عدد يسقط من المدنيين في فصل واحد من العام منذ منتصف عام 2019؛ بل إنه أكبر كثيراً من متوسط عدد الضحايا المُسجَّل في كل فصل من فصول العام، وقدره نحو 710 أفراد، وذلك منذ أن بدأ مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين متابعة هذه الأعداد في مطلع عام 2018. وكان من بين نحو 960 ضحية من المدنيين، ممَّن أوردتهم التقارير في الربع الأخير، أكثر من 140 طفلاً؛ أي نحو ضعف عدد الضحايا الذين سقطوا من الأطفال في الربع السابق من العام، وكان عددهم آنذاك 70 طفلاً. وكان من بين هؤلاء 43 طفلاً لقوا مصرعهم؛ أي بزيادة تفوق نسبتها 150% ما كان عليه عددهم المُسجَّل في المدة ما بين شهري يوليو (تموز) وسبتمبر (أيلول)؛ وكان عددهم وقتئذٍ 17 طفلاً.

وقد اشتدت حدة القتال وزاد عدد ضحاياه من المدنيين زيادة كبيرة في عدد من المحافظات، ومنها عدن والحديدة ومأرب وصعدة وتعز، مقارنةً بما كانت عليه الأحوال في الربع السابق من العام. وقد أوردت التقارير أنه قد سقط، في محافظة صعدة وحدها، نحو 340 مدنيًا؛ والسبب في ذلك راجع في المقام الأول إلى أعمال الاقتتال المحتدم على طول الحدود ما بين السعودية واليمن. وكان من بين أولئك بعض المهاجرين؛ إذ يوجد في محافظة صعدة ثلاثة معابر غير رسمية على الحدود مع المملكة العربية السعودية، وفق ما أورده مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين. كذلك ازدادت حصيلة الضحايا من المدنيين في محافظات الحديدة ومأرب وتعز وما حولها جراء احتدام القتال وتبدل جبهاته في تلك المناطق. فقد أوردت التقارير أنه قد سقط في محافظة الحديدة نحو 120 ضحية من المدنيين في الربع الأخير من العام؛ وهي أعلى حصيلة تشهدها هذه المحافظة في ربع واحد منذ أواخر عام 2020؛ وفيها كذلك زيادة بنسبة تبلغ نحو 65% مقارنةً بعدد الضحايا المدنيين الذي أوردتهم التقارير في هذه المحافظة في الربع السابق من العام، وكان عددهم آنذاك 70 فرداً. أما المحافظة المتاخمة، وهي تعز، فقد سُجِّل فيها في الوقت نفسه سقوط أكثر من 140 فرداً من المدنيين؛ أي بزيادة تفوق نسبتها 50% ما كان عليه عددهم في الربع السابق من العام؛ إذ كان عددهم آنذاك 90 فرداً. غير أن العدد الأكبر من هؤلاء الضحايا من المدنيين قد سقطوا في محافظة تعز في الأسابيع الخمسة الأخيرة من هذا الربع من العام؛ إذ بلغت نسبتهم نحو 70% من إجمالي عدد المدنيين الذين سقطوا في تلك المحافظات جميعها؛ والسبب في ذلك راجع إلى استفحال حدة القتال في مديرية مقبنة في هذه المحافظة.

قلة التمكين والعقبات البيروقراطية تعترض سبل عمل جهات الإغاثة الإنسانية

ما زالت قلة التمكين والعقبات البيروقراطية تحول ما بين جهات الإغاثة الإنسانية والقدرة على تقديم المساعدات في اليمن. فقد عطلَّ المسؤولون الحوثيون، في المدة ما بين يومي 19 و27 ديسمبر (كانون الأول)، حركة الرحلات الجوية التابعة لجهات الإغاثة في مطار صنعاء الدولي تعطيلًا مؤقتًا بسبب مشكلات في الاتصالات؛ وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة العاملين في مجال الإغاثة على الحركة على النحو اللازم لمزاولة الأعمال الإنسانية التي يضطلعون بأدائها. وقد استؤنفت حركة الرحلات الجوية يوم 27 ديسمبر (كانون الأول)؛ وإن ظلت مشكلة معدات الاتصالات الأساسية – التي تحجج بها المسؤولون المعنيون في صنعاء بوصفها سببًا لتعطيل حركة الرحلات – قائمةً حتى منتصف شهر يناير (كانون الثاني). وينتظر المسؤولون الحوثيون تحصيل التفويض من حكومة الجمهورية اليمنية والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لاستيراد معدات اتصالات جديدة لهذا المطار من جيبوتي. وعلى صعيد آخر، وعقب تكثيف الحوثيين أعمالهم البحرية واستيلائهم – يوم 2 يناير (كانون الثاني) – على سفينة تجارية ترفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة قبالة سواحل الحديدة، حذر التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، في بيان أصدره في مطلع يناير (كانون الثاني)، من أن مينائي الحديدة والصليف قد يدخلان ضمن المواقع المستهدفة عسكريًا، وذلك وفق ما أوردته بعض وسائل الإعلام الدولية. وتبقى لهذه الموانئ، الواجب حمايتها بمقتضى اتفاق الهدنة المبرم في ستوكهولم عام 2018، أهميتها البالغة بوصفها المنافذ التي ترد عن طريقها الإمدادات التجارية والإنسانية إلى اليمن.

غير أن العقبات البيروقراطية، التي يضعها المسؤولون الحوثيون وحكومة الجمهورية اليمنية، ومنها: المبالغة في التأخر في إصدار الموافقات على مشروعات الإغاثة والترخيص اللازم لتسيير حركة الموظفين داخل اليمن واستيراد المعدات اللازمة وإصدار التأشيرات لموظفي جهات الإغاثة الإنسانية، تُصعب على جهات الإغاثة تقديم المساعدات الإنسانية في مختلف أنحاء البلاد. ومن بين العقبات التي تعترض سبل توصيل المساعدات، كذلك، محاولات المسؤولين الحوثيين وحكومة الجمهورية اليمنية التدخل في أعمال جهات الإغاثة، ومن ذلك محاولاتهم تغيير قوائم من يتلقون المساعدات، وتحديد المواقع الجغرافية لأعمال هذه الجهات، وممارسة الضغوط في اختيار الشركاء المنفذين.

شح التمويل يدفع برنامج الأغذية العالمي إلى تقليل عدد الحصص الغذائية الكاملة المقدمة إلى 8 ملايين فرد

اضطّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، بسبب شح التمويل، إلى توزيع حصص غذائية غير مكتملة، بدلاً من الحصص التموينية الشهرية الكاملة، على نحو 8 ملايين فرد من أصل 13 مليون فرد يُقدّم إليهم البرنامج المساعدات الغذائية في اليمن كل شهر. ويعتزم البرنامج مواصلة توزيع الحصص الغذائية الكاملة على العدد المتبقي ممّن يتلقون هذه المساعدات منه؛ وعددهم 5 ملايين فرد. وما زالت الحاجة إلى المساعدات الغذائية شديدة في مختلف أنحاء البلاد، في خضم هذا الصراع المسلح وتردي أوضاع الاقتصاد الكلي هناك، وفق ما تفيد به جهات الإغاثة. وكانت معدلات نقص الاستهلاك الغذائي قد اشتدت، في الأشهر الأخيرة من عام 2021، على نحو سريع، وقد تفاقمت حدتها بسبب انخفاض قيمة الريال اليمني واشتداد التضخم وزيادة أسعار المواد الغذائية؛ وهو ما ألقى بظلاله على ما يقرب من نصف عدد العوائل في البلاد، وفق ما أوردته شبكة نُظّم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET) في تقاريرها.

المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهما من شركاء الحكومة الأمريكية، يقدمان المساعدات في خضم اشتداد حركة النزوح في اليمن

واصلت المنظمة الدولية للهجرة؛ وهي من شركاء الحكومة الأمريكية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي من شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، تقديم المساعدات المتعددة المجالات إلى العوائل التي هُجرت مؤخرًا، في خضم الصراع المستفحل في مختلف أنحاء البلاد، في شهر ديسمبر (كانون الأول) ويناير (كانون الثاني). فقد أمدت المفوضية وشركاؤها، في المدة ما بين مطلع شهر يناير (كانون الثاني) ومنتصفه، أكثر من 260 عائلة، من المهجّرين في مديرية جبل راس في الحديدة، بمواد الإغاثة العاجلة. كذلك، تولى شريكان من شركاء المفوضية توزيع مواد الإغاثة العاجلة على نحو 1,700 عائلة من المهجّرين في عدن في الأسبوع الأول من شهر يناير (كانون الثاني). وما زالت المفوضية قائمة على دعم إقامة دور الإيواء العاجلة في محافظتي حجة والحديدة؛ وقد اكتمل منها نحو 2,500 وحدة للإيواء حتى منتصف شهر يناير (كانون الثاني). وقد قدمت هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، في الوقت نفسه، الدعم لتشييد خمس منشآت مجتمعية بقصد استضافة جلسات التوعية واجتماعات التنسيق والمناقشات الجماعية المكثفة مع اللجان المجتمعية، والأنشطة الترفيهية للأطفال، وغيرها من الأعمال، ومنها فعاليات التسجيل والتحصين، في المواقع المخصصة للمهجرين داخليًا في محافظة ذمار، في مطلع شهر يناير (كانون الثاني)؛ وقد انتفع منها نحو 770 عائلة من المهجرين داخليًا. وعلى صعيد آخر، واصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم لأعمال التنسيق وإدارة المخيمات، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في مأرب؛ لتُقدّم بذلك مجموعة شاملة من المساعدات في 24 موقعًا من المواقع المخصصة للمهجرين داخليًا في اليمن، فضلاً عن تقديمها ما لا يقل عن نوع واحد من المساعدات في 35 موقعًا من تلك المواقع في شهري ديسمبر (كانون الأول) ويناير (كانون الثاني).

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

أرقام أساسية

الأمن الغذائي

قدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم بقيمة تزيد عن 500 مليون دولار لصالح برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عن العام المالي 2021، ويُقدّم دعمه كذلك إلى 10 منظمات من المنظمات الدولية غير الحكومية بقصد تعزيز الأمن الغذائي في اليمن. ويُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تلك المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع الواردة من الولايات المتحدة، فضلاً عن تقديم الأموال والقسائم للناس بما يُمكنهم من شراء الطعام من الأسواق المحلية، مع إعطاء الأولوية للعائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد من المستويات الأشد سوءًا. ويعمل هؤلاء الشركاء، أيضًا، على تعزيز القوة الشرائية للعائلات؛ وذلك بقصد زيادة فرص تحصيل الغذاء لدى الفئات المستضعفة من الناس هناك. ويسعى شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العاملون في اليمن إلى تقديم المساعدات الغذائية العاجلة، وتصل هذه المساعدات إلى 13 مليون فرد كل شهر.



586,780 طنًا

مترقيًا

من المساعدات الغذائية العينية
قدمتها الحكومة الأمريكية بموجب
الباب الثاني (Title II) إلى اليمن
في العام المالي 2021

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، و 11 منظمة دولية غير حكومية، بهدف دعم تدخلات الرعاية الصحية التي تحفظ على الناس وأرواحهم في خضم هذا النزاع المستمر، الذي يتزامن مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، في اليمن. ويُقدّم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تُقدّم غالبًا بالتنسيق مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والقوافل الطبية المتنقلة التي تخدم



33.5 مليون دولار

قيمة التمويل المخصّص
من الحكومة الأمريكية دعماً
للبرامج الصحية في العام المالي
2021

المناطق النائية. كذلك، يدعم شركاء الحكومة الأمريكية المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية لتشجيع الناس على التماس خدمات الرعاية الصحية عند حاجتهم إليها، بما يُعزّز من النتائج الصحية في نهاية المطاف. إلى جانب ذلك، يقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحوافز المالية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والإمدادات الطبية والمواد الصيدلانية للمنشآت الصحية لتعزيز إتاحة خدمات الرعاية الصحية، في حين يدعم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كلاً من المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجات الرعاية الصحية المحددة لدى المهجرين داخلياً والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفئات المستضعفة في اليمن.

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تُقدّم الحكومة الأمريكية الدعم لتقديم المساعدات المالية المتعددة الأغراض لمساعدة العائلات المتضررة من النزاع في اليمن على تلبية حاجاتهم الأساسية ودعم الأسواق المحلية في الوقت ذاته. وتتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، توزيع المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على المهجّرين داخلياً واللاجئين في مختلف أنحاء اليمن بقصد زيادة القدرة الشرائية للعائلات في خضم تلك الصدمات والقيود الاقتصادية التي أتت بها جائحة فيروس كورونا المستجد. وكانت المفوضية قد نجحت – حتى شهر نوفمبر (تشرين الثاني) – في توزيع نحو 60 مليون دولار على هيئة مساعدات نقدية متعددة الأغراض في مختلف أنحاء اليمن في العام 2021، وانتفع بها أكثر من مليون فرد من المهجرين داخلياً و8,000 فرد من اللاجئين من ذوي الحاجة. ويُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات النقدية المتعددة الأغراض بقصد تمكين العوائل المستضعفة من شراء غاز الطهي والطعام ومواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية.



9

شركاء الحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

التغذية

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى شركائه في تقديم المساعدات الإنسانية للوقاية من إصابة الناس هناك بالهزال – وهو أشد أنواع سوء التغذية فتكاً – وعلاجه في جميع أنحاء اليمن. فبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي و12 منظمة دولية غير حكومية، يضطلع مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم المساعدة على تنفيذ البرامج التي تُوضع وفق الأدلة وتُوجّه إلى مجتمعات بعينها بقصد تقليل معدلات الاعتلال والوفيات الناتجة من سوء التغذية. وتساعد برامج مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الكشف عن الإصابة بالهزال والوقاية من تفشيهِ والعمل على علاجه، ولا سيما لدى الأطفال والحوامل والمرضعات. ويُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، الدعم الغذائي للعيادات الصحية والفرق الصحية المتنقلة، مع دمج التدخلات التي تُجرى بشأن الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المتضررين من السكان.



14

شريكاً من شركاء الحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج التغذية

الحماية

وتقوم الحكومة الأمريكية، بما تُقدّمه من دعم إلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسبع منظمات دولية غير حكومية، على إجراء المزيد من تدخلات الحماية العاجلة في جميع أنحاء اليمن. ويعمل شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تلبية الاحتياجات اللازمة لحماية الأطفال وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والحد من وقوع العنف المُوجّه حسب النوع الاجتماعي والتصدي له حال وقوعه، والإغاثة من المخاوف والانتهاكات ذات الصلة بالحماية؛ وذلك عن طريق تقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة، وأعمال التوعية المجتمعية، وجهود التخفيف من الأخطار ذات الصلة بالحماية. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى، بتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، إدارة مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية، وتُقدّم خدمات الحماية لتلبية احتياجات المهجّرين داخلياً واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية المستضعفة في جميع أنحاء البلاد، ومن ذلك الاضطلاع بأعمال الدعم النفسي والاجتماعي، وتقديم المساعدات القانونية لتيسير الحصول على مستندات إثبات الهوية، والمساعدات العامة. كذلك، تُوجب الحكومة الأمريكية على جميع شركائها تضمين مبادئ الحماية وتعزيز التمكين المُهدّف والكرامة والسلامة للمستفيدين في جميع أعمال التدخل المدعومة من الحكومة الأمريكية ممّا يضطلع بإنجازه هؤلاء الشركاء في اليمن.



10

شركاء الحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لتدخلات الحماية العاجلة

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة



29.7 مليون دولار

قيمة التمويل المُخصَّص من الحكومة الأمريكية دعماً لبرامج خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للعام المالي 2021

تُقدِّم الحكومة الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و15 منظمة دولية غير حكومية، بقصد زيادة تمكين الناس في اليمن من تحصيل المياه الصالحة للشرب ووقايتهم من تفشي الأمراض المعدية وإغاثتهم منها. ويُجري شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أعمال التدخلات العاجلة ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للمُهَجَّرين داخلياً وغيرهم من المستضعفين، ومنها توزيع مجموعات مستلزمات النظافة الشخصية، وتعزيز أعمال التوعية بالنظافة الشخصية، وخدمات الإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات، وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه، والتي لحقها الضرر جراء الصراع هناك. كذلك، يُجري شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية أعمال التدخل بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة لتلبية احتياجات الفئات المتضررة من الصراع وكذلك المهاجرين واللاجئين الوافدين من القرن الإفريقي إلى اليمن.

موجز السياق

- في المدة ما بين منتصف عام 2004 ومطلع عام 2015، ألقى الصراع المحتدم بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد بظلاله على أكثر من مليون فرد؛ وهو ما دفع بالناس إلى النزوح بأعداد كبيرة مرةً من بعد أخرى، واستفحال الاحتياجات الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن اتساع رقعة أرض الصراع المسلح؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية شن غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر منذ عام 2015 إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة وتدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن اليمن يستورد، في العادة، معظم إمداداته الغذائية.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع الدائر هناك – إلى جانب الأزمة الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، والتزعزع الذي طال أمده، وارتفاع أسعار الأغذية والمحروقات – في احتياج نحو 20.7 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم نحو 12.1 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات العاجلة. وقد دفع هذا النزاع بأكثر من 4 ملايين فرد إلى النزوح؛ وإن عاد منهم عدد يُقدَّر بنحو 1.3 مليون فرد إلى مواطنهم الأصلية، وفق تقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة قد حالت بين وكالات الإغاثة وجمع البيانات الديموغرافية الوافية الدقيقة في هذا الشأن.
- وبتاريخ 3 نوفمبر (تشرين الثاني) من العام 2021، أعادت القائمة بأعمال السفير الأمريكي، "كاترين وستلي" (Catherine Westley)، الإعلان عن حالة الكوارث في اليمن للعام المالي 2022 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2021¹

المبلغ	المكان	العمل	الشريك المنفذ
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
119,603,433 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	الزراعة، ونظم السوق والتعافي الاقتصادي (ERMS)، والمساعدات الغذائية، والصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم (HCIMA)، والدعم اللوجيستي، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	شركاء منفذون
18,000,000 دولار	عدن، واب، ولحج، ومأرب، وشبوة، وتعز.	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والصحة، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المنظمة الدولية للهجرة
1,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة
5,000,000 دولار	عدن، وأمانة العاصمة، والحديدة، ومأرب، وشبوة، وتعز	الصحة والحماية	صندوق الأمم المتحدة للسكان
4,890,730 دولارًا	أبين، وعدن، والضالع، وحضرموت، والحديدة، ولحج، والمهرة، ومأرب، وشبوة، وسقطرى، وتعز	1,390 طنًا متريًا من المساعدات الغذائية العينية الأمريكية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
8,801,104 دولارات	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
484,395,840 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية: 586,780 طنًا متريًا من المساعدات الغذائية العينية الأمريكية	برنامج الأغذية العالمي
68,543,045 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية، شاملة مواد التغذية والدعم اللوجيستي، والقنائم	
431,496 دولارًا		دعم البرامج	
إجمالي التمويل المُقدّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
710,665,648 دولارًا			
مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
39,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة والحماية	الشريك المنفذ
55,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	نظم السوق والتعافي الاقتصادي، والصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والدعم اللوجيستي، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
إجمالي التمويل المُقدّم من مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
95,200,000 دولار			
إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2021			
805,865,648 دولارًا			

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وتعكس هذه المبالغ، من ثم، التمويل المعان عنه حتى 22 سبتمبر (أيلول) 2021.
² قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغيير.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة على وجه التحديد (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله بسرعة للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:

- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org
- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يظطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work